نائب المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا كلوديو كوردوني

إحاطة إلى مجلس الأمن

21 تموز/يولي 2026

شكراً، السيد الرئيس (السفير زينون نغاي موكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية).

1. أُحيطكم اليوم من دمشق، حيث أتواجد طوال شهر تموز/يوليو، مواصلاً انخراطي مع الحكومة السورية، والمجتمع المدني، والقيادات النسائية، والشركاء الإقليميين والدوليين.

2. وعلى الرغم من التحديات — التي تؤكدها الحوادث الأمنية، والضائقة الاقتصادية، والتوترات المحلية التي لم تُحل بعد — فإن الفرص المتاحة أمام سوريا حقيقية، شريطة بناء مؤسسات شاملة وخاضعة للمساءلة وقادرة على تلبية احتياجات جميع السوريين، وعلى بناء الثقة بين مكونات المجتمع السوري المتنوعة. وسيظل الالتزام المستدام من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك هذا المجلس، أمراً بالغ الأهمية.
3. ويسرني أن أبلغ مجلس الأمن بأن الأمين العام سيزور سوريا في وقت لاحق من هذا الأسبوع، تلبيةً لدعوة من الحكومة. وسيلتقي الأمين العام بالرئيس أحمد الشرع، ووزير الخارجية أسعد الشيباني، ومسؤولين حكوميين آخرين، فضلاً عن ممثلين عن المجتمع المدني، ومنظمات نسائية، وممثلين عن مختلف مكونات المجتمع السوري. وخلال زيارته، سيجدد التأكيد على التزام الأمم المتحدة بدعم الحكومة السورية والشعب السوري في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ سوريا. وقد أعلن المتحدث باسم الأمين العام للتو مزيداً من التفاصيل بشأن الزيارة، كما ستستمعون أيضاً إلى المزيد بهذا الشأن من السفير العلبي.

السيد الرئيس،

4. شهد هذا الشهر تطورات مؤسسية مهمة. ففي 5 تموز/يوليو، عيّن الرئيس الشرع المحكمة الدستورية العليا، المؤلفة من سبعة قضاة، من بينهم امرأتان. وعقب تسمية الرئيس الشرع، في 1 تموز/يوليو، سبعين عضواً معيناً في مجلس الشعب، حضرتُ جلسته الافتتاحية في 12 تموز/يوليو. ويشكّل

إنشاء هاتين المؤسستين محطتين بارزتين في العملية الانتقالية التي حدد ملامحها الإعلان الدستوري الصادر في آذار/مارس 2025.

5. ويمثل أعضاء مجلس الشعب البالغ عددهم 206 أعضاء طيفاً متنوعاً من الخلفيات من مختلف أنحاء سوريا، بمن فيهم مهنيون، ورجال وسيدات أعمال، وممثلون عن العشائر، وشخصيات سابقة من المعارضة، ومقاتلون سابقون، فضلاً عن ناجين من الاحتجاز ومن هجمات بالأسلحة الكيميائية. ومع إدراج الرئيس 15 امرأة ضمن أعضائه السبعين المعينين، ارتفع العدد الإجمالي للنساء في مجلس الشعب إلى 22 عضواً، أي ما يزيد على عشرة في المائة.
6. وعكست التعيينات الرئاسية جهوداً لتوسيع نطاق المشاركة وتمثيل التنوع الديني والإثني والاجتماعي في سوريا. ومع ذلك، وكما أشرت في إحاطات سابقة، لا تزال تُنقل إلينا شواغل بشأن محدودية تمثيل المرأة في المؤسسات الانتقالية التي أُنشئت حتى الآن، وكذلك بشأن مدى شعور جميع المكونات بأنها ممثلة تمثيلاً كافياً. وسيظل ضمان الاستجابة الفعالة للمسائل المتعلقة بالشمول والمشاركة والتمثيل أمراً أساسياً للسلم الاجتماعي والاستقرار في سوريا .
7. ويقع على عاتق مجلس الشعب الآن اعتماد نظامه الداخلي قبل الشروع في معالجة جدول أعمال تشريعي واسع يشمل عدداً من القضايا الملحة والأساسية. وبصفته برلماناً انتقالياً، يُنتظر منه أيضاً أن يضطلع بدور مهم في الإعداد لمحطتين رئيسيتين نص عليهما الإعلان الدستوري، وهما وضع دستور دائم وإجراء انتخابات شاملة في نهاية المرحلة الانتقالية. وسيشكل ترسيخ استقلال السلطتين التشريعية والقضائية عن السلطة التنفيذية، بما يجسد مبدأ الفصل بين السلطات المنصوص عليه في الإعلان الدستوري، عنصراً أساسياً لنجاح انتقال سياسي يتسم بالمصداقية والشمول والاستدامة. كما أن المهنية وروح المسؤولية اللتين سيؤدي بهما أعضاء مجلس الشعب مهامهم ستكونان عاملين حاسمين في تعزيز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة الناشئة. وكما ذكرتُ لرئيس المجلس، الذي التقيته قبل أيام، فإننا على استعداد لتقديم الدعم للمجلس في أداء مهامه.

السيد الرئيس،

8. تُظهر الإجراءات القضائية المحلية الأخيرة، بما في ذلك استمرار جلسات محاكمة عاطف نجيب، والإجراءات القضائية المتعلقة بالمفتي السابق أحمد حسون وآخرين، فضلاً عن توقيف مسؤولين إضافيين مرتبطين بالنظام السابق، استمرار الجهود الرامية إلى معالجة الجرائم التي ارتُكبت خلال

فترة النزاع. كما أُحرز تقدم على صعيد جهود المساءلة الدولية، بما في ذلك صدور أحكام إدانة مؤخراً عن محاكم أوروبية.

9. وإلى جانب المساءلة الجنائية، نتطلع إلى مزيد من الجهود الرامية إلى بلورة إطار شامل للعدالة الانتقالية بقيادة سورية وملكية سورية، يشمل كشف الحقيقة، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، ويشمل جميع مرتكبي الجرائم ، ويكفل ضمانات المحاكمة العادلة، ويعترف بتجارب النساء وغيرهن من الناجين من العنف الجنسي، ويسهم في استعادة الثقة بالمؤسسات العامة.

السيد الرئيس،

10. في شمال شرق سوريا، استمر إحراز التقدم في مسار الاندماج العسكري ودمج قوى الأمن الداخلي، تنفيذاً لاتفاق 29 كانون الثاني/يناير. كما أُحرز تقدم في مجال التكامل القضائي، واستُكملت عملية دمج وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، لتكون أول وزارة يُعلن عن استكمال دمجها. وعلى الأرض، عادت أعداد إضافية من الأسر الكردية النازحة إلى عفرين.

11. ولا تزال المناقشات مستمرة بشأن مجموعة من القضايا، من بينها ترتيبات القيادة، ودمج وحدات حماية المرأة، وقضايا الحوكمة والتعيينات الإدارية، وإدارة الموارد الطبيعية. ولا تزال التوقعات بشأن تنفيذ العديد من هذه الجوانب متباينة، إلا أن العملية مستمرة في الوقت نفسه، ونحن نرحب بذلك. ولم يكن أحد يتوقع أن تكون هذه العملية سهلة.

12. وعلى النقيض من ذلك، وبعد مرور عام على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي شهدتها السويداء، لا يزال الجمود السياسي على حاله. وعلى الأرض، وقعت اشتباكات في أواخر حزيران/يونيو بين قوى الأمن العام والحرس الوطني. ورغم أن هذه الاشتباكات لم تتطور إلى مواجهة أوسع، فإن البيئة الأمنية واصلت تدهورها. وتشير التقارير إلى مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص في اشتباكات اندلعت بين أبناء الطائفة الدرزية، فيما استمرت عمليات الخطف والهجمات الانتقامية. كما لا تزال الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات يشكلان مصدرين لعدم الاستقرار .

13. وتظل المساءلة عن أحداث تموز/يوليو الماضي عنصراً أساسياً في إعادة بناء الثقة. وقد أُعلن مؤخراً عن توقيف 23 عنصراً من قوى الأمن العام والجيش السوري، وعُقدت أولى الجلسات العلنية أمام المحكمة العسكرية الجنائية في 1 تموز/يوليو. ونحن نشجع على إحراز تقدم نحو إجراءات قضائية شفافة وعادلة، وعلى مواصلة تنفيذ توصيات لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، بما يتماشى مع التزام السلطات المعلن بمبدأي المساءلة وسيادة القانون.

14. ولا يزال الحوار، وإعادة التأهيل، وتدابير بناء الثقة، ومن بينها تلك الواردة في خارطة الطريق الصادرة في أيلول/سبتمبر 2025، أموراً أساسية إذا أُريد استعادة الثقة. وكمثالٍ مباشر، لا يزال من الضروري التوصل إلى حل عملي يكفل حق طلاب السويداء في التعليم، وتواصل الأمم المتحدة عرض مساعيها الحميدة وتقديم الدعم بشأن ترتيبات التنفيذ على الأرض. وتجري الحكومة جهوداً لإعادة التأهيل في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وهو ما شهدته بنفسي الأسبوع الماضي. غير أن التوصل في نهاية المطاف إلى حل للقضايا الأساسية يتطلب مساراً سياسياً، مع صون سيادة سوريا ووحدة أراضيها.

السيد الرئيس،

15. نثني على السلطات السورية لتأكيدها المستمر عزمها على تجنب تحول سوريا إلى ساحة لصراع إقليمي أوسع. وتؤكد التقارير الأخيرة عن استهداف قاعدة التنف الواقعة على الأراضي السورية مدى أهمية احترام سيادة سوريا ومنع المزيد من التصعيد. كما أعلنت السلطات إحباط عملية تهريب شحنة أسلحة عبر الحدود قادمة من العراق، قيل إنها كانت موجهة إلى لبنان، بما يسلط الضوء على المخاطر المستمرة التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة عبر الحدود السورية.

16. وفيما يتعلق بالوضع الأمني الداخلي، شهدت دمشق هجومين بالقنابل، أحدهما بالقرب من قصر العدل في 2 تموز/يوليو، والآخر خلال زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في 7 تموز/يوليو. ومن الواضح أن الجماعات الإرهابية لا تزال تسعى إلى تقويض مسار الانتقال في البلاد، ولا سيما في ظل تنامي الانخراط الدولي مع سوريا. وأجدد إدانتي لهذه الهجمات، وأعرب عن خالص تعازيّ لأسر الضحايا، وأتمنى للمصابين الشفاء العاجل والكامل.

17. ومن جانبها، أفادت السلطات السورية باتخاذ مزيد من الإجراءات للتصدي لتنظيم داعش وغيره من التهديدات الإرهابية. وأسفرت العمليات الأمنية عن تنفيذ العديد من التوقيفات، واستفادت من استمرار التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين. ونرحب بهذه الجهود، في حين تُظهر الهجمات الأخيرة في الرقة ودمشق أن مواصلة جهود مكافحة الإرهاب على نطاق واسع وبصورة مستدامة لا تزال أمراً أساسياً.

18. أخيراً، السيد الرئيس، لا يزال يساورني بالغ القلق إزاء استمرار الأنشطة العسكرية الإسرائيلية في جنوب سوريا. فقد تواصلت عمليات التوغل، والقصف، وتحليق الطائرات المسيّرة، وفرض القيود على حركة المدنيين في أنحاء القنيطرة ودرعا. ومما يبعث على القلق بشكل خاص الأحداث التي وقعت يومي 27 و28 حزيران/يونيو، حيث أفادت التقارير بأن أفراداً من قوات الدفاع الإسرائيلية

قتلوا شخصين شرق خط وقف إطلاق النار، قبل أن ينفذوا توغلاً برياً في قرية عابدين. وقد أدى ذلك إلى نزوح مدنيين، وأعقبه انتشار لقوات الأمن السورية بعد انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية. وفي الآونة الأخيرة، اشتكى سكان بلدة حضر علناً من تكرار المداهمات، والقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية، وترهيب المدنيين. كما قامت قوات الدفاع الإسرائيلية في 29 حزيران/يونيو بتأخير تحركات بعثة تابعة للأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الإنسانية كانت تزور عدداً من القرى في محافظة ريف دمشق، بما في ذلك استجواب أفراد البعثة وتصويرهم .

19. وقد ترافقت هذه التطورات مع تصريحات علنية متكررة أدلى بها مسؤولون إسرائيليون كبار، أكدوا فيها عزم القوات الإسرائيلية على الإبقاء على مواقعها إلى ما وراء خط وقف إطلاق النار لعام 1974. وتنتهك هذه الأعمال سيادة سوريا ووحدة أراضيها، وتؤجج التوترات الإقليمية، وتؤثر في الحياة اليومية للمدنيين، وتنذر بتقويض الثقة في مرحلة بالغة الأهمية من مراحل الانتقال في سوريا. ونجدد دعوتنا لإسرائيل إلى وقف انتهاكاتها لاتفاق فض الاشتباك لعام 1974، واحترام القانون الدولي.

السيد الرئيس،

20. نلحظ استمرار جهود السلطات السورية لدفع مسار التعافي الاقتصادي. أبرمت سوريا وفرنسا مؤخراً حزمةً واسعة من اتفاقات التعاون شملت مجالات النقل، واللوجستيات، والبنية التحتية، والاستثمار. كما أطلقت سوريا ولبنان مراجعةً لإطار التجارة الثنائية بينهما، بهدف توسيع العلاقات الاقتصادية ، فيما تواصل سوريا والعراق مناقشة سبل التعاون لإعادة تأهيل خط أنابيب النفط كركوك–بانياس، الذي يشكل ممراً مهماً للطاقة في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، يمثل إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رفع تصنيف سوريا كدولة راعية للإرهاب خطوةً مهمة إلى الأمام. وتبعث هذه التطورات على التشجيع، وتعكس تنامي الثقة الدولية في تعافي سوريا. غير أن نجاحها سيُقاس في نهاية المطاف بمدى ترجمتها إلى تحسن ملموس في حياة السوريين الذين لا يزالون يواجهون ارتفاع الأسعار، والبطالة، وتراجع القدرة الشرائية، وعدم تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الأساسية.

السيد الرئيس،

21. وقد أعاد تشكيل مجلس الشعب إحياء النقاش بشأن مشاركة المرأة في المؤسسات العامة في سوريا. وخلال لقاءاتي، أكدت نساء من مختلف أنحاء سوريا باستمرار أن التمثيل يجب أن يقترن بالمشاركة الفاعلة في صنع القرار. وشددن على أهمية ضمان المشاركة الكاملة للمرأة، ليس فقط في المؤسسات التشريعية، وإنما أيضاً في مسارات العدالة الانتقالية، وصياغة الدستور، والإدارة المحلية،

والتعافي الاقتصادي. ولا تزال هذه الرؤى أساسية لبناء مؤسسات تحظى بثقة واسعة من الجمهور. وأجري اليوم مناقشات مع أعضاء المجلس الاستشاري النسائي بشأن قضايا موضوعية، وكذلك بشأن السبل المستقبلية لتوسيع وتعزيز انخراطنا مع النساء السوريات، مع الاحترام الكامل لسيادة سوريا.

22. كما واصلنا بالمثل حوارنا مع منظمات المجتمع المدني السوري، التي واصلت التأكيد على أهمية حماية الفضاء المدني، وتعزيز آليات التشاور، والمضي قدماً في جهود المساءلة عن جميع ضحايا النزاع

السيد الرئيس،

23. لقد أظهر الشهر الماضي في آنٍ واحد الفرص المتاحة أمام المرحلة الانتقالية في سوريا، وما يكتنفها من هشاشة. فقد تحققت محطات مؤسسية مهمة، إلا أن نجاح هذه المرحلة الانتقالية لن يُقاس في نهاية المطاف بالمؤسسات التي يتم إنشاؤها فحسب، بل أيضاً بكيفية أدائها لمهامها. وسيتطلب بناء الثقة إقامة نظام حكم فعّال ومتوازن، يضمن المشاركة الفعالة للمرأة ولجميع مكونات المجتمع السوري، ويواصل إحراز التقدم في مجالي المساءلة والعدالة الانتقالية، ويحقق تحسينات ملموسة في الحياة اليومية للسوريين.

24. وكما سيؤكد الأمين العام خلال زيارته إلى سوريا، تظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بدعم عملية انتقال سياسي بقيادة سورية وملكية سورية. وسيواصل مكتبي العمل مع جميع السوريين، والشركاء الإقليميين، وأعضاء هذا المجلس، للمساعدة في ترسيخ التقدم المحرز مؤخراً، ودعم سوريا ذات السيادة، الموحدة، والمستقرة، والشاملة للجميع. وسنظل ملتزمين بذلك، بما في ذلك من خلال استعدادنا لنقل مكتبنا من جنيف إلى دمشق، بما يتيح مزيداً من التعاون الفعّال.

شكراً، السيد الرئيس.